28 March 2001

Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة المخدرات
الدورة الرابعة والأربعون
فيينا، ٢٩-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع التقرير

اضافة

المقرر: السيد هاي – مون تشونغ (جمهورية كوريا)

شؤون الادارة والميزانية

ألف- هيكل المناقشة

١ - بدأت لجنة المخدرات نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون "شؤون الادارة والميزانية"، في جلستها –، المعقودة في – آذار/مارس ٢٠٠١ . وكان معروضا على اللجنة، للنظر في هذا البند الوثائق التالية: تقرير المدير التنفيذي عن المخطط الأولي المقترح للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٢ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (E/CN.7/2001/8)؛ وتقرير المدير التنفيذي عن ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية المقترحتين لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (E/CN.7/2001/9)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن ميزانية الدعم والميزانية البرنامجية المقترحتين لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ والمخطط الأولي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢ (Corr.1 E/CN.7/2001/10 و CRP.6 إلى CRP.4). وكان معروضا عليها أيضا أربع ورقات من ورقات غرف الاجتماعات (CRP.9 و CRP.6 إلى CRP.4).

٢ - وفي الجلسة ١٢٥، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١ ، أدل ممثل اليونيسف ببيان قدم فيه لميزانية اليونيسف. وأبلغ اللجنة بضمون تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وأدل ببيانات أيضا ممثلو السويد (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المشاركة معها) والدانمرك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومصر ومدغشقر وفرنسا والهند وأستراليا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيطاليا.

باء- المداولات

٣- أثني عدّة ممثّلين على دائرة دعم البرامج التابعة لليونيسكو بشأن العرض الشامل والرفع المستوى لميزانية صندوق اليونيسكو. وأشاروا إلى الدور المهم الذي تؤديه الاجتماعات التي تعقدتها اللجنة فيما بين الدورات في النظر في مسائل الميزانية.

٤- وعرض مثل الأمانة المبادئ التوجيهية المقترحة لاستخدام الأموال العامة الغرض (E/CN.7/2001/CRP.5). وأوضحت أن الغرض الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحديد الأولويات في إطار يوفر المرونة التشغيلية والشفافية وأمكانية المسائلة في استخدام هذه الأموال. وأشار بأن معظم الإيرادات العامة الغرض مطلوبة حالياً لتمويل ميزانية الدعم. وأشار إلى أن الجزء المتبقى من الأموال العامة الغرض سيستخدم لدعم الأولويات البرنامجية التي تعتمدتها اللجنة. كما بين الممثل أنه يلزم البقاء على حد أدنى لرصيد الأموال العامة الغرض من أجل الحفاظ على فعالية التدفق النقدي وتنفيذ المشاريع.

٥- ورحب ممثّلون كثيرون بجموعة التدابير الإدارية التي قدمها اليونيسكو. ولوحظ أنه من أجل تشجيع تفوّض سلطات اتخاذ القرارات في اعتماد المشاريع، أنشأت اليونيسكو لجنة داخلية للبرامج والمشاريع. ورحب عدّة ممثّلين بتطبيق سياسة جديدة للتقييم وأعربوا عن تطلعهم لتنفيذها بصورة كاملة في عام ٢٠٠١.

٦- ودعا عدّة ممثّلين اليونيسكو إلى تقديم مفهوم الميزنة المستندة إلى النتائج، ملاحظين أن هيئات أخرى في الأمم المتحدة طبّقت بالفعل هذا الأسلوب للميزانية. ولوحظ أن اليونيسكو سوف يقدم عرضه المُقبل للميزانية على أساس أهم جانب في الميزنة المستندة إلى النتائج. ورحب ممثّلون كثيرون بتطبيق النظام الجديد للادارة المالية، ‘بروفي’، الذي يعزّز الشفافية الشاملة ويسمّهم في الإدارة المالية السليمة. ورأى بعض الممثّلين أنه ينبغي إدراج تكلفة ‘بروفي’ في ميزانية الدعم.

٧- وأثني على اليونيسكو للجهود التي يبذلها من أجل زيادة كفاءة برامجه والتحكم في التكالفة. وأشار بصفة خاصة إلى أن نسبة البرنامج إلى الدعم تحسنت من ٦٧٪ إلى ٨٠٪، مما يجسد تحسيناً في تنفيذ البرامج دون زيادة في ميزانية الدعم. كما رحب الممثّلون بخفض عدد المشاريع وأعربوا عن اتفاقهم مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الاعتراف بالجهود التي يبذلها المدير التنفيذي في توحيد وتحسين الأنشطة التنفيذية.

٨- وأعرب ممثّلون كثيرون عن قلقهم إزاء مستوى الموارد العامة الغرض، الذي لاحظته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وطلب إلى المدير التنفيذي الاستمرار في مبادراته الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين لصندوق اليونيسكو. وأعرب بعض الممثّلين عن رأي مفاده أن تراجع الإيرادات العامة الغرض أو انخفاض مستواها يجسد ضعف ثقة المانحين في إدارة اليونيسكو. وأشار إلى أنه، في الوقت الذي حدث فيه انخفاض فعلي في رصيد الأموال العامة الغرض، استجابة لطلب اللجنة، فإن مستوى الإيرادات

العامة الغرض لم تظهر الا نقصا هامشيا على مر السنوات، كنتيجة أساسية لقلة الابادات المتأتية من الفوائد على الأرصدة المنخفضة للصندوق.

- ٩ - وأشار عدة ممثلين الى مسألة ترتيبات تكاليف الدعم البرنامجي للمشاريع المنفذة وطنيا على النحو الذي اقترحه اليونيسف (E/CN.7/2001/CRP.5). وأشار الى أنه ينبغي للجنة أن تعاود النظر في تلك المسألة، مستفيده في ذلك من خبرات الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة. وأبدى عدة ممثلين موقفا متحفظا ازاء مستويات النسب المئوية. وأعرب آخرون عن عدم تأييدهم لفكرة رفع قيمة الأتعاب التي تحصل الى النسبة المقترحة البالغة ١٣ في المائة.

- ١٠ - ولاحظ بعض الممثلين بقلق الموارد المحدودة المخصصة لافريقيا، وبخاصة الموارد المخصصة لافريقيا جنوب الصحراء. وأعرب عدة ممثلين عن قلق حكوماتهم ازاء تزايد مشكلة زراعة القنب والاتجار به بصورة غير مشروعية في المنطقة واستمرار نقص الموارد المخصصة للقضاء على الزراعة غير المشروعية من خلال التنمية البديلة. وأعادت الأمانة تأكيد هدفها التمثيل في موازنة التوزيع الاقليمي للموارد، مع مراعاة الاحتياجات ذات الأولوية لافريقيا وما هو متاح من الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة.

- ١١ - ونظرت اللجنة في جلستها - المعقودة في - آذار/مارس ٢٠٠١ في مشروع قرار بشأن الميزانية المنقحة لفترة الستين (٢٠٠١-٢٠٠٠ E/CN.7/2001/9)، الفقرة ٢٦) الذي اعتمد بالاجماع. وفي الجلسة نفسها، نظرت اللجنة في مشروع قرار معنون "المخطط الأولي لفترة الستين ٢٠٠٣-٢٠٠٢ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات" (E/CN.7/2001/8)، الفقرة ٦؛ واعتمد مشروع القرار بالاجماع، بناء على الفهم الذي مفاده أن المخطط الأولي سُيُنَقْحَ، وفقا لاقتراح الرئيس، معأخذ الآراء التي أُعرب عنها في الدورة الرابعة والأربعين للجنة بعين الاعتبار.

—